الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

ادارة خطر عدم التسديـــد في البنـــوك التجـــارية

دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيـلة

من إعداد:

- راوية سراي

تحت إشراف:

- أ.د/ حسان بوبعاية

لجنة المناقشة المقترحة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. عبد الرزاق نذير	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د. حسان بوبعاية	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. عبد الحميد قطوش	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

ربي لك الحمد على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك وكرمك، ربي لك الحمد على رحمتك بنا وسترك لنا رغم تقصيرنا، ربي لك الحمد والشكر مع أننا مهما حمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

قال تعالى: " ووصّينا الإنسان بوالديه حملته أمّه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير"

إلى من حملتني وهنا على وهن وأرضعتني حولين, إلى من كانت لي خير سند وعون, من رافقتني دعواتها طيلة حياتي, من نست راحتها وسهرت لأجل راحتي, إلى من علمتني الصمود وزرعت في نفسي العزة والكرامة, إلى من لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها, لأنها أعظم امرأة بين نساء الكون وفي عيناي

"**أمي**" حفظك الله وأطال عمرك وبارك لي فيك وفي صحتك يا "**جنتي**"

إلى من رعاني ورباني، إلى من خالط الشيب رأسه ورسم الزمان على جبينه تجاعيد التعب والعناء في سبيل أن يوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم، إلى من قادني نحو دروب الاطمئنان وزرع في نفسي الثقة والاعتزاز والفخر، إلى الذي كان ومازال شمعة تحترق لتضيء دروبي

"**أبي**" حفظك الله وأطال عمرك وبارك لي فيك وفي صحتك يا "**طمأنينتي**"

إلى ساعدي في الدنيا إخوتي: عبد النور، إسماعيل، لخير.

إلى من تقاسما معي حلو الحياة ومرها أخواتي: زينب, فطوم.

إلى اعز صديقاتي: لطيفة، العمرية، إيمان, جهينة، عائشة، وهيبة، أميرة.

إلى أخت لم تلدها أمي وصديقة الروح: ياسمين.

إلى قطعة من قلبي أولاد إخوتي: سيف الدين, أنس, زيد, آلاء الرحمان.

سراي راوية

شكر وعرفان

قال تعالى: " ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر لله ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فان الله غني حميد"

وقوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

وقول رسول الله ﷺ: "

فالله ملك الحمد حتى ترضى ولك الحمد عند الرضا ولك الحمد بعد الرضا, الحمد لله الذي تمت بحمده الصالحات وطرحت به البركات, نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لانجاز هذه المذكرة والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الخلق أجمعين نبيينا وحبيبنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

وأتقدم بخالص امتناني وتقديري وشكري إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع واخص بالذكر: الأستاذ المحترم والمشرف 'بوبعاية حسان' الذي أفادني بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته لي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة.

كما يملي علينا الواجب التقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بارك الله فيكم.

وخالص الامتنان إلى كل من علمني حرفا من أساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي, إلى كل من علمنا أن العلم فوق الجميع, وان التواضع تاج لا يلبسه إلا الرفيع وما عسانا أن نقول إلا انه ليس بالكثير أن نشكر المحسن على إحسانه.

الحمد والشكر لله تعالى

راوية سراي

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
فهرس المحتويات	أ - ب
مقدمة	01
الفصل الأول: مفهوم خطر عدم التسديد في البنوك التجارية	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية	8
المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وأهميتها	8
المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية	10
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية	12
المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية(مخاطر الائتمان	17
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية	17
المطلب الثاني: مصادر المخاطر الائتمانية	18
المطلب الثالث: صور ووسائل الحد من مخاطر الائتمان	19
المبحث الثالث: خطر عدم التسديد وكيفية إدارته	26
المطلب الأول: تعريف خطر عدم التسديد	26
المطلب الثاني: تسيير المخاطر الائتمانية	27
المطلب الثالث: كيفية إدارة خطر عدم التسديد	32
خلاصة	37
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة–	
تمهيد	39
المبحث الأول: بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
أولا: نشأة بنك BADR	40
ثانيا: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
ثالثا: تطور بنك BADR	41

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	44
المطلب الثالث: نشأة وكالة المسيلة، وظائف المصالح المتواجدة بها وهيكلها التنظيمي	45
أولا: نشأة وكالة المسيلة	45
ثانيا: وظائف المصالح المتواجدة بالوكالة	45
ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة BADR بالمسيلة	45
المبحث الثاني: سياسة منح القروض في البنك	48
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقراضية	48
المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها البنك–وكالة المسيلة–	50
المطلب الثالث:كيفية منح ومتابعة القروض من طرف البنك	53
أولا: كيفية منح القروض من طرف البنكBADR	53
ثانيا: متابعة القروض من طرف البنك	55
المبحث الثالث: إدارة خطر عدم السداد بالوكالة	57
المطلب الأول: مخاطر الإقراض بالوكالة	57
أولا: مخاطر متعلقة بالمقترض	57
ثانيا: مخاطر متعلقة بالمقرض(الوكالة)	57
ثالثا: مخاطر متعلقة بالمحيط	58
المطلب الثاني: سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها	58
أولا: الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر	58
ثانيا: الضمانات	58
المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
خلاصة	61
الخاتمة	63
قائمة المراجع	67

مقدمة

مقدمة:

أدى التطور الاقتصادي للمجتمعات إلى ظهور الحاجة الملحة لوجود البنوك في مجالات شتى خاصة التعاملات، حيث يعتبر البنك همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويلعب دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني واستمرار أنشطته، وذلك من خلال دوره كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات وتمويل أصحاب العجز في التمويل.

وتبعا لذلك تمارس البنوك نشاط المتاجرة بالمال بقبول الودائع ومنح القروض، وتتعدد لذلك وظائف البنوك من وظائف نقدية إلى وظائف تمويلية.

نظرا لتعدد الحاجات وعدم محدوديتها للفرد والمؤسسة أدى إلى اتّساع النشاط الاقتصادي، وترافق ذلك مع الحاجة للتمويل نتيجة عدم كفاية الأموال أو انعدامها، مما أدى بأصحاب العجز في التمويل إلى الاقتراض من البنوك باعتبارها أداة تمويلية قادرة على توفير القدرة الشرائية التي يحتاجها الأعوان الاقتصاديون.

ومن هنا نلمس الأهمية التي تحتلها القروض في استخدامات البنك سواء في تحقيق ربحية له ورفع ناتجه المصرفي أو في تنشيط الاقتصاد الوطني.

يواجه البنك عند منحه للقروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول البنك جاهدا التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي تنعكس آثارها فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضا تمتد إلى خسارة المال المقترض ذاته (خطر عدم التسديد). لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات النقدية بالبلد على حد السّواء، وهي بذلك لصيقة العمليات المصرفية، ولا نقول أن المخاطرة غير قابلة للرقابة والتسيير، بل أنه موضوع يساير نشاط البنك، وتتنوع أسس تسيير المخاطرة وفق تعدد أصنافها.

إن موضوع مخاطر القرض عامة وخطر عدم التسديد خاصة شدّ انتباه كثير من الباحثين، ويمثل اهتمام المهنيين والأكاديميين، وارتبط الاهتمام به عندنا بعد إعادة النظر في نمط تسيير الاقتصاد الوطني ومنه الجهاز المصرفي والمالي، وكان ذلك بعد سنة 1990 بفضل قانون النقد والقرض (10/90)، وما تلاه من تشريعات تمس إصلاح المنظومة المصرفية وانتقالها من النمط الموجه إلى اقتصاد السوق وارتباط ذلك بالعولمة المالية واندماج الأسواق المالية وترابطها.

اشكالية الدراسة:

والسؤال الجوهري الذي نسعى للإجابة عليه, يمكن بلورته على النحو التالي:

كيف يتم ادارة خطر عدم التسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتقليل من خسائر البنك إلى أقل حد ممكن ؟

ومحاولة منا للإجابة على هذا السؤال، وجدنا أنفسنا أمام أسئلة فرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ماذا نعني بعمليات البنوك؟
- ما هو مفهوم القروض وتصنيفاتها؟
- ما هي عناصر تكلفة القرض؟
- ماذا نعني بالمخاطرة في منح القروض؟
- ما هو مفهوم خطر عدم التسديد؟
- كيف نصنف المخاطر البنكية، وموقع مخاطر القروض ضمن ذلك؟

الفرضيات:

نوضح الفرضيات كما يلي:

- المخاطرة تكون لصيقة العمليات المصرفية فالبنك يعمل بالمخاطرة يشتريها ويبيعها.
- لا توجد إمكانية للربح في عملية لا تتضمن مخاطرة.
- يتم تحليل مخاطر القروض وفق إستراتيجية محددة تختلف باختلاف القرض الممنوح.
- تعد التغطية اهم طرق ادارة خطر عدم التسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أهمية الدراسة:

واجهت البنوك مشاكل كبيرة من جرّاء المخاطر التي ترافق العمليات المصرفية، حيث تسببت هذه المخاطر في اختلال ميزانيات كثير من البنوك، ووقوعها في أزمات مالية عسيرة انتهت بإفلاس بعض هذه البنوك وتصفيتها.

وتكمن أهمية بحثنا هذا في محاولة تحليل نوع من المخاطر وهو خطر عدم التسديد ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى وقوعه، ومنه التمكن من التنبؤ بها وذلك للتقليص من حدّة هذه الخطر ومدي تأثيره على نشاط البنك وكيفية ادارته.

أهداف الدراسة: لقد قمنا بهذه الدراسة البسيطة، و ذلك لإبراز بعض النقاط منها:

- التأكيد على ضرورة دراسة القروض لكونها أساسا لأي عملية تنمية.
- معرفة ماهية خطر عدم التسديد وكيفية ادارته.
- في دراسة الحالة محاولة معرفة كيف يتم تسيير خطر عدم التسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المنهج المتّبع:

حسب طبيعة الموضوع المختار وبغية للوصول إلى إجابة واضحة عن الإشكاليات المطروحة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة نتّبع المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وغيرها من النصوص النظرية، كما نستخدم المنهج الاستقرائي في الانتقال من الدراسة النظرية إلى التطبيقية من خلال دراسة الحالة.

هيكل البحث:

لدراسة الموضوع قسمنا البحث إلى مقدمة وخاتمة وفصلين أحدهما نظري والثاني تطبيقي:

تناول الفصل الأول الاطار النظري لخطر عدم التسديد وإدارته في البنوك التجارية حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول للتعريف بماهية القروض البنكية وتناول المبحث الثاني مخاطر القروض البنكية(مخاطر الائتمان)في حين احتوى المبحث الثالث على خطر عدم التسديد وكيفية إدارته.

وتناول الفصل الثاني دراسة تطبيقية على كيفية ادارة خطر عدم التسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث خصص الاول نشأة وتعريف البنك محل الدراسة ومهامه واهم أهدافه والتعرف على وكالة المسيلة ومختلف وظائف مصالحها كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى مختلف أنواع القروض على مستوى الوكالة وكيفية منحها ومتابعتها، أما في المبحث الثالث قمنا بالتطرق إلى المخاطر التي يتعرض لها البنك وطرق مواجهتها ودراسة تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم خطر عدم التسديد وإدارته في البنوك التجارية

تمهيد:

تمثل القروض احد الإعانات المالية التي تلجا المؤسسة والأفراد إليها من خلال البنوك بهدف تنفيذ مشروع معين أو سد ضائقة مالية، وتعطى القروض مقابل ضمانات واشتراطات معينة تضمن لكل طرف من الأطراف حقوقه كاملة، وتعتبر عملية الإقراض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، فهي تعمل على تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين في مختلف نشاطاتهم,ولهذا فان اتخاذ قرار الإقراض يشكل جوهر العملية البنكية.

إلا أن هذه العملية لا تخلو من المخاطر أهمها مخاطر الائتمان أو ما يسمي بمخاطر القرض، فلذلك يتوجب على إدارة البنك أن تدير المخاطر بالشكل الجيد لما لها من تأثير على صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق المساهمين، وبالتالي قيمة البنك.

وفي هذا الفصل سنتحدث عن مفهوم خطر عدم التسديد في البنوك التجارية والمخاطر المترتبة عنها في النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية(مخاطر الائتمان)

المبحث الثالث: خطر عدم التسديد وكيفية إدارته

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وأهميتها

أ- تعددت تعاريف القرض وهذه أهمها:

* عملية القرض هي احتياج إلى الأموال من قبل أصحاب المشاريع أو مسيري المؤسسات الاقتصادية, التي يقوم بإقراضها البنك باستعمال ودائع المدخرين.

* القرض هو بضاعة مالية يبيعها البنك إلى الزبون بسعر متمثل في سعر الفائدة, الذي نجد له أساسا في الاقتصاد الإسلامي باعتباره يبني عملياته على الشراكة وليس على بيع رؤوس الأموال.[1]

* يمكن تعريف عملية القرض على أنها: وضع مبلغ من المال من طرف المقرض ويسمى الدائن بين أيدي المقترض ويسمى المدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق, إما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات محددة التواريخ.

كلمة قرض تعد من أصل لاتيني وتعني الثقة والتي تعتبر أساس كل قرار لمنح القروض. والقرض هو منح مبلغ من المال لشخص ما دفعة واحدة على أن يتم استرجاع مع الفوائد في تاريخ لاحق.

القرض هو فعل ثقة, فمنح المصرف قرض معين للعميل, معناه أن المصرف يثق في مقدرة العميل وذلك يمنحه مبلغ من المال, أو بتقديم الكفالات أو مجرد ضمان لدين على الغير,

[1]-عبد القادر بحبح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الثانية،2017، ص267.

والذي يدفع المصرف إلى فعل ذلك هو استعداد الشخص المدين وقدرته على التسديد في الموعد.[1]

* القروض هي مبالغ نقدية توضع تحت تصرف المقترضين والمتعاملين مع البنوك بهدف تمويل عملياتهم وأنشطتهم في الفترة القصيرة والطويلة.

مع التزام المقترض بدفع الفوائد مع القرض(فوائد ربوية) دفعة واحدة أو على دفعات أو حسب الإنفاق.[2]

* القروض هي المبالغ التي يمنحها البنك للزبائن ولكافة الغايات الصناعية والتجارية والزراعية ولفترات قصيرة أو طويلة أو متوسطة، لان الأعمال التجارية أو الصناعية أو الزراعية أصبحت تحتاج للتمويل نظرا لضعف الإمكانيات الذاتية مقابل ضخامة حجم العمل الصناعي, فالشركات الصغيرة أو الكبيرة أصبحت عاجزة في الظروف الراهنة عن تمويل جميع أنشطتها لذلك تلجا البنوك للتمويل.[3]

تعد القروض البنكية احد الخدمات البنكية المهمة التي تقدمها البنوك وهي أكثر الاستثمارات التي تضمن لها الربحية، هذه العملية تنطوي على مخاطر لا يمكن إلغاؤها ولكن يمكن التقليل منها، ولهذا يتحتم على البنكي الإلمام بمفهوم المخاطرة المقترن بمنح القرض وكذا الطرق الكمية لمحاولة تقديره.[4]

*تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين

---

[1]–خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية،

[2]–محمد احمد الافندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الطبعة الاولى، 2018، ص128.

[3]–علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دمشق، 2011، ص195.

[4]–سهام حاقة وآخرون، **تسيير خطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، ماستر أكاديمي, جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2017، ص7.

بسداد تلك الأموال وفوائدها. والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.[1]

– ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

* القرض هو قيام البنك بتزويد الأفراد والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة من اجل تمويل أو تنفيذ مشروعات معينة أو سد ضائقة مالية أو تغطية الاحتياجات, على أن يتعهد المدين بتسديد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصاريف عليها دفعة واحدة أو على أقساط تاريخ محدد ومتفق عليه مقابل تقديم ضمانات التي تساعد المصرف على استرجاع القرض.

ب–أهمية القروض البنكية:

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك وبهذا تظهر أهمية القروض المصرفية أكثر في النقاط التالية:

– تسهيلات المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي.

– يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.

– تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على الإيرادات، لذلك تولي البنوك التجارية هذه القروض عناية خاصة.

[1]–عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص103.

– تعد القروض البنكية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان الذي يساعد على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.

– ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، كذلك تدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

– منح القروض يمكن البنك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فهي تعمل على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية وكذا التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.[1]

[1]–يحياوي نصيرة، **دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، ص39.

المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض ما يلي:

– كونه يقوم أساسا على الاختيار، لا على الإلزام مثل الضريبة التي تعتبر كمساهمة إجبارية في عملية الاستثمار.

– يختلف القرض عن الاعتماد كون هذا الأخير يعتبر عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معينا يسحب منه متى يشاء مرة واحد أو مرات متعددة.

– القرص يؤثر فقط في درجة السيولة للوحدات الاقتصادية ولا أ ثر له على صافي مجموع الأصول فهو من بين العمليات المتعلقة برأس المال.[1]

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض التي تقدمها البنوك وفق أسس مختلفة من أهمها:

طول الائتمان, الغرض من الحصول على القرض, الجهة المانحة للقرض, المستفيد من القرض والنشاط الممول.[2]

أ– أنواع القروض حسب النشاط الممول:

تنقسم القروض إلى:

– **قروض إنتاجية:** هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضافة.

[1] – خيري زينب و زملائها، **دور قياس المخاطر البنوك التجارية في منح القروض البنكية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، ص21–22.

[2] – خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص71.

- **قروض استهلاكية:** هدفها تشجيع الاستهلاك، وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد، أي لقطاع العائلات، من اجل حيازة السكنات، السيارات...الخ

وهي قروض هدفها تمويل شراء السلع الاستهلاكية، وهي موجهة بالدرجة الأعلى للعائلات من اجل تلبية حاجياتها.

ب- أنواع القروض حسب الغرض من القرض: تنقسم القروض إلى:

- **قروض تجارية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.

- **قروض عقارية:** هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات.

- **قروض صناعية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط الصناعي.

- **قروض زراعية:** هدفها تمويل الأنشطة الزراعية وملحقاتها.

ج- أنواع القروض حسب المستفيد من القرض:

تنقسم القروض إلى:

- **القروض الخاصة:** إذا كان المقترض شخصا أو شركة يكون القرض خاصا.

- **القروض العامة:** إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تقترض الأموال من البنوك ومن الخارج، يكون القرض عاما والقرض العام جدير بالثقة لان وفاءه في حكم المضمون.

د-أنواع القروض حسب الجهة المانحة للقروض:

وهذا التقسيم يرتبط في الواقع بتخصص المصارف، فهناك ائتمان تجاري، ائتمان صناعي، ائتمان عقاري...الخ.

هـ- أنواع القروض حسب مدة القرض:

التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها، حيث نجد القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل.

- القروض قصيرة الأجل:

وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال، وهي القروض التي تحصل عليها المنشات من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق، وتلتزم المنشاة بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع.

- القروض متوسطة الأجل:

وهي قروض تمنحها البنوك للمنشات لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة لتمويل الاستثمار التشغيلي للمنشات وتتراوح مدتها عادة بين 2 و7 سنوات، حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده. أما من وجهة نظر البنك فانه يكون في الحالة هذه معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المنشات المقرضة، ولهذا ظهرت بنوك متخصصة في منح هذه القروض، ويأخذ هذا التمويل إحدى الصورتين:

*** القروض القابلة للتعبئة:**

يمنحها البنك للمنشات وتكون له فيها فرصة إعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر أو لدى البنك المركزي، وعليه فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق من الجهة المقترضة.

*** القروض غير القابلة للتعبئة:**

في هذا النوع من القروض لا يتوفر البنك على إمكانية خصمها لدى بنك آخر، بل هو مجبر على انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشات بسداد القرض ليحصل على السيولة، مما يعرضه لخطر عدم الوفاء.

*** القروض طويلة الأجل:**

تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد، والقروض طويلة الأجل تمول استثمارات تفوق 7 سنوات وتمتد حتى 20 سنة، ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة في منحها لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها، تقدم لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل والتي مدتها من 7 إلى 15 سنة ويقدم خاصة لتمويل منشاة الأعمال، وبناء السكنات والمصانع.

و- أنواع القروض حسب الضمانات المقدمة:

الضمان المقدم: هو الذي يضمن للبنك رجوع أمواله الممنوحة كقرض، وهو نوعين:

- قروض بضمانات شخصية:

ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يعدون تسديد ديون المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، فمنه نستنتج أن أساس الضمان الشخصي لا يقوم به المدين شخصيا، لكن يتطلب طرف ثالث للقيام بدور الضمان.

ويمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة، الضمان الاحتياطي.

* **الكفالة:** وهي أن يضمن شخص معين له مكانة في المجتمع وله قدرة على سداد قيمة القرض الممنوح للشخص المدين إذا لم يستطع المدين تسديد المبلغ في آجاله المحددة.

* **الضمان الاحتياطي:** وهو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة احد الموقعين على التسديد.

– **قروض بضمانات حقيقية:** وهي تلك القروض التي تمنح بضمان معين وتتمثل هذه الضمانات في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات، والبنك له صلاحية بيع الشيء المقدم كضمان وذلك في حالة استحالة استرداد القرض بعد مرور (15يوم) من تاريخ ابلاغ المدين وتاخذ هذه الضمانات شكلين هما:

* **الرهن الحيازي:** وهو رهن الأدوات والمعدات الخاصة للتجهيز أو رهن المحل التجاري.

* **الرهن العقاري:** وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار.

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية(مخاطر الائتمان)

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

1 – تعريف المخاطر: يمكن تعريف المخاطر بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا، يقصد بالمخاطر " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة".[1]

–تعرف المخاطر عادة بأنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة ان يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على الربحية، ويقصد بالربحية في السياق التالي كل من المقاييس .mark–to–market[2]المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق

2–تعريف المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للبنك، وابرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية القروض والسندات، فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها، ولذلك تتعرض البنوك التجارية لهذا النوع من المخاطر إذا قدمت قروضا أو اشترت سندات ذات آجال طويلة مقارنة بالبنوك التي تقدم قروضا أو اشترت سندات بآجال قصيرة، ذلك أن المقترضين(سواء بشكل مباشر من البنك أو بشكل غير مباشر عن طريق بيعهم للسندات إلى البنك التجاري) في الأجل الطويل قد يواجهون صعوبات أكثر قد تحد أو تقلل أو تضعف من قدرتهم على السداد بالمبالغ أو الأوقات المحددة للسداد.

---

[1]– طارق عبد العال حماد، **ادارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص16–17.

[2]– المرجع نفسه، ص196.

المطلب الثاني: مصادر المخاطر الائتمانية

وهناك مصدرين للمخاطر الائتمانية هما المخاطر النظامية والمخاطر اللانظامية:[1]

أ-المخاطر النظامية:

وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن نوع القروض وقدرة المقترض على السداد ومن أسبابها:

***مخاطر التضخم:** وتتمثل هذه المخاطر في انخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة فضلا عن الفوائد المترتبة على القروض.

***مخاطر أسعار الفائدة:** وتتمثل هذه المخاطر في تقلب أسعار الفائدة المستقبلية، فقد ترتفع أسعار الفائدة المفروضة على القروض بالسوق بعد ان يكون البنك قد اتفق على منح قروض سابقة بأسعار فائدة اقل لنفس مستوى المخاطرة التي يتعرض لها البنك.

***مخاطر الكساد:** وتنشا من الآثار السلبية التي يتعرض لها النشاط الذي يمارسه المقترض أو القطاع الذي ينتمي إليه مما تضعف من قدرته على سداد التزاماتهم اتجاه البنك. فعلى سبيل المثال تعرض قطاع السياحة بالأحداث السياسية العالمية التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام2001، كما ترتب على تلك الأحداث أيضا نوع من الكساد تعرضت له صناعة النقل الجوي بسبب ارتفاع تكاليف التامين مما انعكس على ارتفاع أسعار تذاكر السفر.

***مخاطر السوق:** تتمثل مخاطر السوق في تلك المتغيرات التي تتصف بالشمولية والتي تتأثر بها جميع نواحي الاقتصاد بصورة سلبية وتضعف قدرة المقترض على السداد مثل:

[1]-اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية-مدخل إدارة المخاطر**-، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص160.

الأزمات الاقتصادية أو الحروب أو انخفاض سعر العملة المحلية أمام الأجنبية, مقاطعة السلع المحلية، انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها الدولة وغيرها.

ب- المخاطر اللانظامية: ويقصد بها المخاطر الناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة بحيث تؤثر سلبا على قدرته على سداد القرض مثل:

- انخفاض أو تدني كفاءة إدارة المؤسسة المقترضة.

- تدهور منتجاتها وتناقص الطلب عليها نتيجة عيوب في التصنيع.

-تغير أذواق المستهلكين.

-تلف المخزون أو توقف الإنتاج نتيجة الأعطال أو الحريق أو ظروف استثنائية أو اضطرابات أو مشاكل عمل.

-المنافسة من المنتجات المحلية والأجنبية.

صور ووسائل الحد من مخاطر الائتمان: المطلب الثالث:

1- صور المخاطر: إن توقع المخاطر الائتمانية من قبل البنك التجاري وتحليل هذه المخاطر المتوقعة والتحوط لها يساهم في تعزيز نمو وتطور البنك ويساعده على استرداد الأموال التي قام باقتراضها والحصول على الودائع المرتبطة بها, كما أن هناك تنوعا وتعددا للمخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية بعضها يتعلق بالعميل كمقترض وبعضها يتعلق بالنشاط, وبعضها يتعلق بالظروف العامة...., إلا انه يمكن إيجاز هذه المخاطر بما يلي:[1]

1-1-المخاطر المتعلقة بالمقترض: وتشمل ما يلي:

[1]- شقيري نوري موسى **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص93.

- أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض ويتم التأكد من الأهلية من خلال وثائق إثبات الشخصية.

- السمعة الائتمانية للمقترض ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر داخلية وخارجية.

- الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض ومدة تأثير ذلك على أوضاعه المالية.

- الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل.

- مقدرة المقترض وإمكانيات تعزيزها وتطويرها بالمستقبل.

1-2- المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض:

تتصل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغير ذلك.

1-3- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى أخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية، فمثلا مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري كما أن الإقراض للمقاولين ترتبط مخاطره بكفاءة المقاول وخبرته وملاءته وإدارته.[1]

[1]-فايق النجار، **التحليل الائتماني-مدخل اتخاذ القرارات-**، مطبعة بنك الإسكان، الأردن، 1997، ص95.

1-4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل الرواج والازدهار. كما الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

1-5- المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك:

وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.

ومن الأمثلة على هذه الأخطاء أن يقوم العميل بسحب وديعة له، وان هذه الوديعة هي ضمان لقرض عميل آخر والخطأ الذي ورد هنا عدم قيام البنك بالحجز على هذه الوديعة بما يتناسب مع المعلومات مقدار القرض أو لتسهيل الممنوح.

ومن الأخطاء التي يمكن أن تقع كذلك قيام البنك بتسليم مستندات الشحن للعميل قبل استلامه قيمة المستندات.

1-6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إراداتهم مثل: إفلاس احد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.[1]

[1]-حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص180.

2- وسائل الحد من مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان كما رأينا كثيرة ومتعددة، فلا يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الائتمان، ومن ابرز هذه الوسائل:[1]

2-1- دراسة عناصر منح الائتمان:

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق, ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد في تقييم القدرة على السداد.

أ- **الشخصية:** هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، حتى أثناء الأزمات في أوقات الكساد، هذه الرغبة طبعا تعتمد على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة، مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته. إن التركيز على دراسة هذا العنصر يبدو أكثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم, لان العامل الشخصي هنا له تأثير اكبر على مجريات الأمور.

ب- **المقدرة:** يقصد بالمقدرة هنا مدى قدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة بكفاءة وفعالية.

وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشرا رئيسيا على مدى توفر هذا العنصر لديه.

[1]-عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دائر وائل للنشر، الأردن، 1999، ص ص215-220.

كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية على الاقتراض، حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع عند الاقتراض فلا يكون المقترض قاصرا او غير مؤهل قانونا للتوقيع.

أما في حالة الشركات فينبغي أن يتأكد مسؤول الائتمان من أن الشركاء متضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذين قاموا فعلا بالتوقيع وبكامل عددهم وهنا ينبغي على مسؤول الائتمان أن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج تواقيع المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

ويقول محمد سويلم بان مقدرة الفرد تتمثل في: طاقته، طموحاته، تعليمه، خبراته، مقدرته الإدارية, وسلامة تقديره للأمور، وعادة ما ينظر البنك إلى الاحتمالات المستقبلية لدخل طالب القرض ومن كفايته في سداد الالتزامات.

ج- رأس المال: لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، فكلما كبر حجم رأس المال كلما قلت احتمالات أن تصل الخسائر إلى حقوق الدائنين، وخلال دراسة هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة فإذا كان رأس المال يتمتع بالملاءة فان ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ قرار ايجابي بمنح الائتمان للعميل.

د- الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التامين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد. ولا ينبغي إطلاق اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان كما سبق أن وضحناه، فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا. إلا انه يمكن اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين.

هـ- الظروف(الاقتصادية): ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض ويتضمن هذا العنصر أيضا قيام محلل الائتمان بدراسة ظروف المنافسة في السوق ومدى تأثيرها على الأوضاع المالية للمقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.

-2-2- الاستفسار عن سمعة العميل:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الائتمان في البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل بهدف التوصل إلى قناعة تامة بان العميل لديه النية السليمة للسداد. ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى ثلاث أقسام رئيسية:

أ- المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك, إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال مثلا بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذا سبق وفتح اعتمادات مستندية وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير، كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة أمور منها حركة مسحوباته وإيداعاته والشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد، وكذلك فان دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع إلى ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته،, وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.

ب- البنك المركزي والبنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر، لان ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص.

ج- المقابلات الشخصية مع طالب القرض: قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه، وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض، أما إذا كان طالب القرض معروفا جيدا للبنك فلا داعي لمثل هذا الإجراء.

ومن خلال المقابلات الشخصية قد نستطيع أن نكشف مبالغة أو عدم دقة العميل في إعطاء المعلومات في أي مجال من المجالات. وكذلك فانه من الممكن الاستفسار عن جدول التسديد بالإضافة إلى طبيعة عمل المؤسسة أو الشركة طالبة القرض وماهية منتجاتها وحصتها في السوق وأوضاع المنافسة، والتغيرات المحتملة في مجال الصناعة.

-2-3- تدريب موظفي الائتمان:

إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك. والطريق الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب هو تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء تحليلات الشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار واخذ اكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

المبحث الثالث: خطر عدم التسديد وكيفية إدارته

المطلب الأول: تعريف خطر عدم التسديد:

أ- **تعريف الخطر**: لا يوجد تعريف موحد للخطر ومن أهم تعريفات الخطر بأنه:[1]

- احتمال حدوث الخسائر المالية والمعنوية.

-الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث.

-عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل أي اختلاف التنبؤات عن الواقع الفعلي.

-حالة من عدم التأكد من وقوع أو عدم وقوع الخسارة.

-حالة من عدم التأكد الممكن قياسا.

-الخسارة المادية المحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث.

نلاحظ على التعاريف السابقة للخطر بوجود عوامل مشتركة بينها:

* عدم التأكد.

* أن للخطر مسببات.

* حجم الخسائر الناتجة عن الخطر مختلفة.

ب- تعريف خطر عدم التسديد:

خطر عدم التسديد هو احتمالية حدوث عجز عن السداد, وحدث العجز عن السداد يجب أن يعرف, ثم يتم استعراض البدائل الممكن استخدامها لتقدير احتماليتها.

[1]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التامين وإدارة الخطر**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2016، ص15.

يقاس خطر العجز عن السداد بواسطة احتمالية ان يحدث العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة, ويتوقف خطر العجز عن السداد على المركز الائتماني للمقترض, ويتوقف هذا المركز الائتماني على عوامل عديدة مثل النظرة المستقبلية السوقية, حجم الشركة, عواملها التنافسية ونوعية الإدارة وحملة الأسهم.

*** تعريف العجز عن السداد:**

هناك عدة تعريفات محتملة للعجز عن السداد:

تفويت التزام بالدفع، خرق اتفاق ما، الدخول في إجراء قانوني، العجز الاقتصادي عن السداد, ويتم الإعلان عن العجز عن الدفع عندما لا يتم سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة اقل من 3 شهور– بعد حلول موعد السداد، وخرق اتفاق ما– مثل نسبة مالية خاضعة لحدود عليا أو دنيا– عبارة عن عجز فني عن السداد، وهو يؤدي عادة إلى حدوث تفاوض, رغم أن بعض حالات العجز الفني عن السداد لا تهدد بقاء المقترض بالضرورة، ومع ذلك فان بعض الاتفاقيات يمكن أن تؤدي أيضا إلى الدفع الفوري إلى كافة الديون المعلقة.[1]

المطلب الثاني: تسيير المخاطر الائتمانية

باعتبار القرض ومخطره وجهان لعملة واحدة، أي أن البنك حين منحه للقروض يتعرض لمخاطر عديدة ومتوقعة ومن أجل تفادي هذه المخاطر أو تدنيها، أوجب على البنك وضع طرق لتسييرها والتي تكون مبنية على أسس مضبوطة في المبحث والمتعلق بتسيير مخاطر القروض البنكية والذي بدوره قسمناه إلى 3 أقسام نتناولها كما يلي:

[1]– طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص244.

1- تسيير مخاطر قروض الاستغلال:

أولا. تسيير مخاطر السيولة: يجب أن يكون البنك في كل وقت قادرا على الوفاء بالتزاماته من الموارد، وبالتالي فمن الضروري إيجاد وضعية كافية من طرفه عن طريق الوقاية من مخاطرة السيولة عبر ثلاث مبادئ أساسية هي: [2]

- تحديد إجراء تحويل الودائع المجمعة، ومعدل الفائدة لها، بقياس درجة التحويل المطبقة.
- كل قرض يجب أن يكون مرتبطا بإمكانية استرجاع محددة ومدققة.
- ومن الضروري توسيع الموارد الثابتة أو المستقرة.

أن تحويل المبالغ المجمعة من الزبائن من شكل ودائع، بفترات مختلفة إلى قروض ومواعيد استحقاق مختلفة تحوي مخاطرة بسبب وجود استخدامات لمدة كبيرة أكثر من الموارد، تسمى مخاطرة التحويل والتي يجب تحديدها من طرف البنكيين عن طريقة تسيير الخزينة لما لها.

- **تحديد مخاطر التحويل:** ينجز المصرف جدولا يرتب فيه الموارد، والاستخدامات تبعا للعناصر التالية:

- الاستخدامات والموارد تحت الطلب.
- الاستخدامات والموارد لأجل محدد.
- يساعد الجدول، وبناء على مقارنة بين مبلغ الموارد أو مبلغ الاستخدامات في نفس ميعاد الاستحقاق في قياس التمويل.

تنشأ مخاطرة التحويل عندما تكون مدة الموارد أقل من الاستخدامات وتحسب كالآتي:

[2] – أحمد عمر سبتي، حمزة بن عيسى، مرجع سابق، ص68 .

مجموع الموارد المرجحة

مجموع الاستخدامات المرجحة

هذه النسبة تحسب على أساس المدة المتوسطة للموارد، والمدة المتوسطة للاستخدام، ويكون الترجيح على أساس العدد المتوسط للأيام لكل قسم استخدام وموارده.

لا تكون هناك مخاطرة التمويل، إذا كانت النسبة أكبر من الواحد بمعنى أن للموارد الموجودة أكبر من الاستخدامات.

1-1. قياس السيولة: يتم قياس السيولة البنكية بعدة تقنيات منها، مؤشر السيولة.

1-1-1. مؤشر السيولة: تمثل السيولة كمية النقود التي في حوزة البنك في فترة زمنية معينة، لذا فإن حركتها تخضع لاستحقاقات مختلفة وجب قياسها.

فحساب مؤشر السيولة لبنك له نشاطات مبنى أساسا على أصول وخصوم وبتواريخ استحقاق مختلفة جدا، فما يؤدي إلى استعمال نظام ترجيحي لمختلف التواريخ.

من جهة أخرى يمكن أن يختلف الاستحقاق الاسمي لأصل أو لخصم، عن الاستحقاق الفعلي.

وينتج عن هذا إيجاد مؤشر السيولة عبر المراحل التالية:

- تجميع الأصول والخصوم عن طريق إيجاد مجموعة من التصنيفات لنفس الاستحقاق.
- إعطاء رقم لكل تصنيف لترجيح الأصول والخصوم.
- اختيار الأراقم الخاصة بالترجيح يكون متصاعدا مع تصاعد تواريخ الاستحقاق الاسمية.

مؤشر السيولة يحسب بناءا على نسبة مجموع الخصوم المرجحة / الأصول المرجحة:

- مؤشر السيولة = 1 يعني أن الأصول والخصوم مرتبطين.
- مؤشر > 1 يعني أن البنك يمول أصوله بخصوم ميعاد استحقاقها المتوسط أقل من الخاص بالأصول.

ثانيا. تسيير الخزينة: تسيير الخزينة ضروري في تسيير مخاطرة السيولة، التي يمكن أن تحدث للبنك، والتي تهدد وجوده ويكون ذلك وفق المبادئ التالية:[1]

- توسيع أفاق نشاط خزينة البنك، عن طريق سياسة توظيف وقرض فعالة، وليس بتسيير السيولة من يوم إلى يوم فقط.
- متابعة تطورات وتقلبات الطلب والعرض على الأموال، والتي تساعد على التنبؤ.
- تحليل السيولة البنكية عن طريق دورة الاستغلال، لأنها مرتبطة بسيولة زبائن البنك.
- متابعة مخاطرة التحويل والحد منها.

2- تسيير مخاطر قروض الاستثمار: والمتمثلة في:

تسيير مخاطرة معدل الفائدة: لكي يعرف البنك تطور مردوديته لمختلف تغيرات معدل الفائدة يقوم بما يلي: حساب قيمة تطور مراكز الميزانية على اقتراض تغير معدل الفائدة.

تحليل التدفقات عبر الزمن ونتائجه على إعادة التمويل وإعادة الاستخدام.

[1]. أحمد عمر سبتي، مرجع سابق، 69.

هذه الطريقة تستدعي وضع مجموع العمليات في جدول بترتيب الخصوم والأصول تبعا لأقساط الاستحقاق لحساب فروقات الخزينة بمعنى الفترات التي تستدعي إعادة التمويل.

تنقسم أدوات تسيير مخاطرة الفائدة إلى مجموعتين: [2]

المجموعة الأولى ويتم بالتقنيات التالية:

- يجب أن يكون البنك مدركا بضرورة متابعة الوضعية الإجمالية لمعرفة مخاطرة المعدل.
- يجب أن تكون طبيعة معدلات الفائدة المدين مرتبط بمعدلات الفائدة الدائنية بطريقة تجعل الهامش بين هذين المعدلين "موجب".
- التسيير الجيد لمخاطرة السيولة.
- يعمل البنك على رفع الموارد الأقل تكلفة كالودائع تحت الطلب.

المجموعة الثانية من بين هذه التقنيات ما يلي:

العقود لأجل وذلك بتحديد شروط التمويل أو التوظيف المستقبلي بالحجم، والمعدل بالطريقة التالية:

- في حالة التوظيف يقوم الزبون يتحقق الوديعة بتاريخ لاحق وبمبلغ ومعدل محدد، ويضمن البنك معدل العملية.
- أما في حالة التمويل يقوم البنك بالإقراض بتاريخ لاحق بمبلغ ومعدل محدد ويقوم الزبون بقبض وتحصيل القروض.

[2] . حمزة بن عيسى، عمر سبتي، مرجع سابق، ص74.

2- تفضيل معدلات الفائدة يعني تفضيل معدل الفائدة إمكانية الإقراض بتاريخ لاحق وشروط تكون معروفة على الأقل، تساعد هذه الطريقة البنك في حالة الإقراض من ضمان التكاليف القصوى الواجبة الدفع وفي حالة الإقراض من ضمان الربح الأدنى الذي يمكن أن يحققه.

3- تسيير مخاطر قروض التجارة الخارجية:[1] المتمثلة في:

أ. **تسيير مخاطرة البنك:** تقاس مخاطرة البنك عن طريق وضعية الصرف عملة بعملة، لحساب خسارة كل منها، والناتجة عن تغير أسعار الصرف، جموع هذه الخسائر هو تقييم عام لمخاطرة الصرف.

من بين طرق التسيير مخاطرة الصرف طريقة التحديد بتعديل البنك لوضعية عملة بعد عملة يوميا، من أجل إلغاء الحالات الطويلة والقصيرة كالآتي:

- يكون البنك في وضعية قصيرة، عندما تكون الحقوق من عملة معينة أقل من الديون،

وهذه الحالة مفضلة، لما ينخفض سعر الصرف العملة وغير مفضلة لما يتراجع سعرها.

- يصبح البنك في وضعية طويلة، عندما تكون الحقوق من عمله معينة أكبر من الديون، وتكون مفضلة في حالة ارتفاع سعر صرف العملة، وغير مفضلة في حالة انخفاضها.

المطلب الثالث: كيفية إدارة خطر عدم التسديد:

رغم المجهودات التي يبذلها الصيرفي لتجنب الأخطار المرتبطة بعملية الإقراض فقد يجد نفسه وجها لوجه أمام هذه الأخطار حيث يصل تاريخ الاستحقاق ولا يفي الزبون بالتزاماته، وهنا تصبح مهمة الصيرفي أكثر صعوبة وتعقيدا، وفي هذا المطلب نرى كيفية إدارة وتغطية ومواجهة هذا الخطر.

[1]. حمزة عيسى، أحمد سبتي، مرجع سابق، ص76.

1- آثار خطر عدم التسديد: إن آثار خطر عدم التسديد تبدأ مباشرة من وصول تاريخ الاستحقاق وعدم وفاء الزبون بالتزاماته، الشيء الذي يدفع المصرفي من جديد إلى طلب القوائم المالية للدراسة والتحليل، وذلك قصد معرفة السبب الحقيقي للإعسار، فإذا بين التحليل أن الزبون يواجه حقيقة صعوبات مالية وجب على البنك تقديم النصح والمشورة وكذا تمديد آجال التسديد أو تقديم قروض جديدة، وذلك حتى يستعيد الزبون حالته الطبيعية.

أما إذا كان عدم التسديد مقرونا بسوء نية، أو كانت حالة الزبون ميؤوسا منها، فهنا يلجأ البنك إلى استعمال وسائل أكثر صرامة لإرغام الزبون على الوفاء بالتزاماته.

وآخر مرحلة أو إجراء ينتهي بعرض القضية على مصلحة المنازعات للنظر فيها[1].

إن توقف الزبون عن التسديد وتعرض المؤسسة المقترضة للإفلاس و بالتالي التصفية، تؤدي إلى خسارة معتبرة في البنك، وذلك يرجع لكون أموال التصفية قد لا تكفي لحصول البنك على مستحقاته بالكامل، أضف إلى ذلك خروج المؤسسة من السوق الذي يعني فقدان أحد العملاء[2].

إن أهم أثر لخسارة البنك, هو تدهور نتائجه, الشيء الذي يدفع سلطات المراقبة في البنوك إلى إرغام هذه الأخيرة على تكوين مخصصات ومؤونات لمواجهة الزبائن المشكوك فيهم، وحجم هذه المؤونات يرتبط بالنتيجة المحاسبية للبنك، فإذا كانت المؤونات معتبرة بغرض التخفيف من خطر الزبائن المشكوك فيهم أدى ذلك إلى تقليص نتيجة البنك وبالتالي ربحيته.

والحقوق المشكوك فيها هي كل الحقوق (مهما كانت طبيعتها، و مهما أخذت مقابلها من ضمانات) التي تكون فيها قدرة الزبون ضعيفة أو إحاطته بظروف طارئة تجعله غير قادر

---

[1] أحمد عمر ستي, حمزة بن عيسى، **مخاطر القروض المصرفية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس, فرع مالية، 2002, المدية، ص 102.

[2] العربي جيلالي، علالي سهيلة، **دراسة المخاطر المرتبطة بالتمويلات البنكي**، مذكرة لنيل شهادات تطبيقية جامعية، فرع محاسبة و تسيير مالي، دفعة 2000، ص 62.

على التسديد لكل أو جزء من حقوقه، وتعتبر الحقوق المشكوك فيها كذلك عندما يكون الزبون قد تجاوز آجال التسديد التي تتغير حسب طبيعة الحقوق وضع الدراسة.

ولتجنب ومواجهة خطر الزبائن المشكوك فيهم، فإن البنك يلجأ إلى تطبيق بعض قواعد الحيطة والحذر حسب ما جاء في قانون النقد والقرض، وذلك بهدف التقيد بالمقاييس الوقائية وأهداف السياسة النقدية المحددة من طرف البنك أهمها: - النسب بين الأموال المملوكة والالتزامات (القروض)، نسب السيولة، والنسب بين الأموال المملوكة والقروض لكل مدين والنسب بين الايدعات و توظيفها.[1]

2- **تنظيم وظيفة التغطية في البنك:** تتم وظيفة التغطية عن طريق وحداتها في مباشرة وظائفها من خلل وجود نظام معلومات فعال يسهل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

2- **1- وضع نظام معلومات للبنك:** والغرض من وضع هذا النظام، هو الحصول على أكبر حجم ممكن من المعلومات الخاصة بالزبائن التي تسهل عملية التنبؤ بالخطر عن طريق تحليل المؤشرات، النسب، وكذا تغيرات الحسابات البنكية(تجاوز تواريخ الاستحقاق، تغير حركة المدين) والتي تعبر عن الوضعية المالية للزبون، وبالتالي فنظام المعلومات يكشف الخطر ليسهل تدخل الوحدات المختصة واتخاذها للقرارات السليمة والمناسبة.

2- 2- هيكل وظيفة التغطية: تتدخل وظيفة التغطية في البنك من خلال عمل هياكلها المختلفة المدعمة بوسائل خاصة، والتي تنظم عموما في وحدتين أساسيتين: وحدة التغطية الودية (المصالحة) وحدة التغطية القانونية (المنازعات).

ولكن قبل تدخل وحدة التغطية الودية، يظهر عمل الوكالات التي تقوم بالخطوة الأولى في عملية التغطية مع زبائنها التي تعرفهم جيدا، وبالتالي فعمل وحدة التغطية الودية يرتكز

[1] العربي جيلالي، علالي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

على عمل هذه الوكالات، حيث تتفاوض هذه الوحدة مع الوكالة والزبون على وضع مخطط للتسوية، ومن هنا يتجلى الدور الأساسي في تسوية الديون غير المسددة و معرفة أسباب ذلك والتمهيد لعمل وحدة التغطية الودية من خلال تزويدها بالمعلومات الدقيقة و الكاملة[1].

2- 2- 1- مصلحة التغطية الودية: تتدخل هذه المصلحة في أي وقت من عملية التغطية بالوكالة، خاصة في نهاية الفترة المحددة في الإجراءات الداخلية للبنك وذلك بالقيام بما يلي:

- بعث رسائل للزبون، والتي تبقى الوسيلة المفضلة بشرط أن تكون محفزة للزبائن وأن ترسل في الوقت المناسب.

- التغطية عن طريق الهاتف.

- إرسال البرقيات التي تعطي نتائج هامة، خاصة في حالة صعوبة الاتصال بالزبون عن طريق الوسائل الأخرى.

- مقابلة الزبون والتي بالرغم من ارتفاع تكلفتها تبقى الوسيلة المثلى لمعرفة سلوك المدين ووفائه[2].

2- 2- 2- **مصلحة التغطية القانونية:** هذه المصلحة تأتي في المرحلة الأخيرة من عملية التغطية والتنظيم المتعلق بالخطر البنكي، ولهذا فمن المستحسن عدم إثقال مدة التغطية الودية (لا يجب أن تتجاوز 03 أشهر) لتسمح لمصلحة المنازعات بالتدخل عن طريق المتخصصين الموجودين بالمقر الرئيس بالوحدة, والذين يستعينون بمتدخلين خارجيين (المحامين المخضرمين, القضائيين)[3].

[1] أحمد عمر ستي, أحمد بن عيسى, مرجع سبق ذكره, ص 104.

[2] أحمد عمر ستي, أحمد بن عيسى, مرجع سبق ذكره, ص 64.

[3] العربي جيلالي, علالي سهيلة, مرجع سبق ذكره, ص 104.

3/ **فعالية وظيفة التغطية:** تسعى وظيفة التغطية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- التركيز على استرجاع الديون(كشف غير المسددين، تسيير فترات استحقاق الديون، تحديد الضمانات).
- ترشيد طرق التسيير والتنظيم وتخصيص الإجراءات حسب أنواع الزبائن، وحسب المناطق الجغرافية، حسب الأخطار وحسب المؤسسات.
- الحفاظ على روح الفعالية في استرجاع القروض.

ولكن تحقيق هذه الأهداف وحدها غير كاف ما لم تتحكم وظيفة التغطية في التكاليف المختلفة سواء الوظيفية منها أو المرتبطة بعدم التسديد.

أما التكاليف الوظيفية فهي التي تعود أساسا إلى تسيير الخطر، ومنها مثلا تكلفة العمال، التكاليف المادية كالعقارات والإعلام الآلي، وأتعاب المستشارين، المحاسبين.

في حين أن التكاليف المرتبطة بعدم التعويض فهي تلك التكاليف الإضافية التي تنتج عن عدم تسديد الزبون لديونه عند وصول تاريخ الاستحقاق، وما يتبع ذلك من إجراءات.

ومما سبق يمكن القول أن فعالية وظيفة التغطية تتوقف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة وبأقل التكاليف الممكنة، و الشيء الذي يزيد في فعالية هذه الوظيفة وفعالية البنك ككل، هو مساهمة المسيرين في تحديد الأهداف، الشيء الذي يسهل ويزيد من رغبتهم في تحقيق أهداف شاركوا في وضعها[1].

[1] أحمد عمر ستي, أحمد بن عيسى, مرجع سبق ذكره, ص 105.

خلاصة الفصل الاول:

نستخلص مما سبق أنه يجب على البنوك أن توازن بين الربحية والسيولة والأمان في أنشطتها، حتى يتسنى لها ضمان الاستمرار والنمو، ونظرا لالتصاق المخاطر بالعمليات المصرفية وجب حسن ادارتها، وهناك تعدد للمخاطر وتسعى البنوك لإدارتها وتسييرها للتقليل من نتائجها ومن بين هذه المخاطر خطر عدم التسديد، وتعتبر القروض أحد نشاطات البنوك، لذلك تكون عملية الإقراض محفوفة بالمخاطر، التي تؤثر على الوضع المالي للبنك، خاصة تلك التي يصعب التنبؤ بها، لذا يكون تفاديها أمرا صعبا كذلك.

لذا يتطلب من البنوك أن يقرأ المستقبل جيدا ويحسن استعمال جميع المعلومات الحاضرة والمستقبلية قبل قبوله أو رفضه لمنح القرض، ونظرا لما يقع فيه البنك من مشاكل جراء هذه المخاطر، فإنه يعتمد مجموعة من الأساليب، هادفا من وراءها إلى محاولة تقدير هذه المخاطر حتى يقلل من حدتها، وقد تناولنا بعض هذه الطرق المستخدمة في تقدير المخاطر منها التحليل المالي وغيرها.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

تمهيد:

بعد دراستنا النظرية لكل من القروض ومخاطرها وطرق تدنيها عن طريق تسييرها وكذلك تأثير القروض في دفع عملية التنمية.

وبإعتبار البنك هو المسؤول الأول عن منح القروض، سنتطرق إلى الجانب التطبيقي والذي نحاول فيه التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADAR عامة ووكالة المسيلة خاصة, أي محاولة التعرف على السياسة الاقراضية للبنك وكيفية إدارتها وكيفية تحصيل القروض الممنوحة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تم تناول نشأة وتعريف البنك محل الدراسة ومهامه واهم أهدافه والتعرف على وكالة المسيلة ومختلف وظائف مصالحها كما تم التطرق إلى مختلف أنواع القروض على مستوى الوكالة وكيفية منحها ومتابعتها، أما في المبحث الثالث قمنا بالتطرق إلى المخاطر التي يتعرض لها البنك وطرق مواجهتها ودراسة تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله ومهامه، وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل الإلمام أكثر بمعلومات حول البنك سنتطرق إلى هذا المطلب .

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره

أولا. نشأة بنك BADR:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ينتمي إلى القطاع العمومي أسس في 13مارس 1982 وفقا للمرسوم رقم 82-1069 بمهمة تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA أصبح يحتضن في يومنا هذا 289 وكالة و 31 مديرية جهوية، يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف نظرا لكثافة الشبكة و أهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك BADR من طرف مجلة "قاموس البنوك «BANK ERSALMACH»" في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، و يحتل البنك كذلك المركز 688 في ترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

ثانيا – مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التي يتكون منها النظام المصرفي الجزائري بين العديد من البنوك التجارية التي تكون المنظومة المصرفية، حيث يعد من الأدوات المستخدمة من قبل الحكومة في تمويل وتنمية القطاع الفلاحي، كما يقوم هذا الأخير بتمويل معظم الأنشطة الاقتصادية للبلد شانه شان البنوك التجارية الأخرى، ويعتمد البنك على سياسة تنموية موجهة إلى مختلف النشاطات الفلاحية، بالإضافة للاهتمام بالنظام الداخلي للبنك.

كما يعتبر البدر بنك تجاري صاحب اكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 286 وكالة محلية للاستغلال و38 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني كما أن موارده البشرية تتجاوز 7000 شخص أي اكبر تعداد بشري مقارنة مع البنوك الأخرى.

ثالثا- تطور بنك BADR:

يمكن إبراز تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال المراحل التالية :

- 1982-1990 : خلال الثماني سنوات الأولى، كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة و كفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية هذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

- 1991- 1999: بموجب صدور القانون 90- 10 الذي ينص على نهاية فترة التخصص لبنوك وسعي البنك افقه إلى المجالات الأخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI بدون الاستفادة من القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة في المجال التقني كانت بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي:

-1991: تطبيق نظام SWIPT لتطبيق عمليات التجارة الدولية.

- 1992 :

1- وضع برمجيات PROGICIELSYBOU مع فروعه المختلفة للقيان بالعمليات البنكية.

-تسيير القروض

تسيير عمليات الصندوق

- تسيير المودعات

- الفحص عن بعد لحسابات الزبائن

2- إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا إلا تفوق 24ساعة على الأكثر.

3- إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

-1993 إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

-1994 تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR.

-1996 إدخال عمليات الفحص السلكي L' ELECTRAILEMEWT فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

-1998 تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

- 200 المرحلة الحالية تتميز بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة، و جعل نشاطاتها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق.

- في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، بنك BADR رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME/PMI في شتى مجالات النشاط الاقتصادي.

- 2001:

1- التطهير المحاسبي و المالي.

2- إعادة النظر، تقليل الوقت، و تخفيض الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح ما بين 20و 90يوما بالنسبة لقروض الاستغلال و الاستثمار، أو مكان التسليم لغرض الدراسة بوكالة المديرية الجهوية العامة.

3- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

4- تعميم شبكة عبر الوكالات و المنشأة المركزية MEGA-PAC.

- 2002 تعميم البنك الجالس مع الخدمات الشخصية على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

- 2003-2009 :

* تطور كبير في مجال منح القروض.

* سرعة و سهولة القيام بالعمليات مع الزبائن عن طريق الإعلام الآلي و إدخال نظم و برمجيات خاصة ملك للبنك.

و من خلال التعرض إلى تطور البنك BADR نستنتج:

1- بنك شامل و عالمي يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.

2- القيام بالعمليات البنكية و في الوقت الحقيق و عن بعد.

3- إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية BADR COWSULT.

4- الشبكة الأكثر كثافة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي, الري, الصيد, والنشاطات الحرفية.

- التطور الاقتصادي للوسط الفني.

– اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي لأجل انجاز المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية, إضافة إلى ذلك فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالعمليات التالية:

- منح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.
- معالجة جميع العملات البنكية(قروض, الصرف, الخزينة).
- التعامل مع مؤسسات القرض الأخرى.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة والتي تساهم في تنمية العالم الريفي.
- يسير الموارد النقدية بالدينار وبالعملة الصعبة بطرق ملائمة.
- البقاء على اتصال مع التطور العصري للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- ويستعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة اتصال لها علاقة وطيدة مع الأهداف المسطرة باعتماده على وسائل إعلامية متنوعة منها : السمعية، البصرية، المكتوبة، الإشهار، وكذا المشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية والدولية.

ثانيا. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

باعتبار بنك البدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا العنصر لأهم أهدافه والتي يمكن حصرها في ما يلي:

– تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وأعطى الأولوية لتمويل التنمية

الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على التصدير منتوجه خارج حدود الوطن.

- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة.

- يرمي البنك على إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.

- يهدف البنك على ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.

- يسعى البدر على تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت في النزوح الريفي.

المطلب الثالث: نشأة وكالة المسيلة, وظائف المصالح المتواجدة بها وهيكلها التنظيمي

أولا. نشأة وكالة المسيلة:

نشأت وكالة المسيلة سنة 1982 وتنقسم حاليا إلى مديرية جهوية تضم 28 عاملا ووكالة تضم 35 عاملا, ورقمها في التقسيم البنكي هو 904 وهي تشرف على عدة وكالات: وكالة بوسعادة, سيدي عيسى, عين الملح, حمام الضلعة, وكانت وكالة BADR المسيلة تابعة لفرع BADR الجلفة بعد ذلك تم تحويل هذا الفرع إلى وكالة مركزية تسير وفق الهيكل التنظيمي للفرع حاليا ويوجد مقر الوكالة بوسط مدينة المسيلة (الحي الإداري).

ثانيا. وظائف المصالح المتواجدة بالوكالة:

تنقسم وكالة المسيلة إلى عدة مصالح وكل مصلحة لها وظائفها نبينها فيما يلي:

1- **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الواجبة ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائما إلى تحقيق الربح للبنك.

2- **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل البنك ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3- **الأمانة العامة:** يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير, ويكون هذا الأخير على علم بكل بريد صادر وارد.

4- **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية, كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات, إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5- **مصلحة الصندوق:** تجسد التعامل اليومي بين الوكالة والعميل ويتكون من صندوقين ثانويين, الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

-فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم, حيث يدفع للساحب بطلب منه وهذا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

-فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

-غرفة المقاصة: هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنوك الأخرى, حيث يقوم المكلف

بالمقاصة بجمع الشيكات البنكية للمتعاملين الخاصين ببنكه ويأخذها إلى البنك المركزي, وبالتحديد إلى غرفة المقاصة أين يتم تبادل الشيكات مع غيره مع المكلفين بالمقاصة للبنوك الأخرى ثم يقوم بالعمليات المحاسبية الخاصة بهذه العملية, كما يقوم القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية غير المدفوعة.

6- **مصلحة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية, أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية, أي متابعة حسابات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

7- **مصلحة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث أنها تقوم بدراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8- **مصلحة الدراسات القانونية والمنازعات القضائية:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسير من طرف خبير لدى المحاكم من أهم وظائفها:

-تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.

-تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.

-الإشراف على غلق الحسابات.

-دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباتها.

-تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة وحجز ما لديها من ديون لدى الغير أمام الجهات المختصة.

-توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.

-متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المناسبة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.

-الإشراف على دراسة وقسمة التركات.

-تبليغ الإنذارات عن طريق المحضر القضائي.

9- **مصلحة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتمويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات, اكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

10- **وظيفة المراقبة والميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون وتكمن المراقبة في مراقبة الملفات في البنك وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال, أما وظيفة الميزانية تكمن في إعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

المبحث الثاني: سياسة منح القروض في البنك

يعتمد بنك البدرعلى سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه ونموه مع تحقيق الأرباح باعتباره بنك تجاري.

لذا سنتطرق في هذا المبحث للإجراءات المتبعة حين منح القرض مع الشروط الواجب توفرها في طالب القرض والتي تختلف باختلاف نوع القرض.

كما أن بنك البدر يهتم بمنح القروض قصيرة ومتوسطة المدى ويهمل القروض طويلة الأجل والتي تتخصص فيها بنوك أخرى.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقراضية

تعبر السياسة الإقراضية للبنك عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الإقراضية العامة التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان بهدف

تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة.

وتعرف السياسة الإقراضية على أنها الإطارالعام الذي يضم مجموعة من المبادئ تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات المصرفية والمجالات وعناصر التكلفة والحدود الزمنية والشروط وهي مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي.

ويقصد بالسياسة الإقراضية مجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي تنظم العمليات الإقراضية وتعد المرجع الرئيسي في فهم كيفية ممارسة النشاط الائتماني ومرجعا للعاملين في البنك لتحديد صلاحيتهم.

كما تعرف السياسة الإقراضية بأنها الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد والأهداف التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الإقراضية وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات.

إلا أن السياسة الإقراضية هي إطار عام ومعايير محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان أو عدم منحه بالإضافة إلى كونها أداة تساعد في تحديد وتخطيط أهداف الائتمان والرقابة عليه ولأن القرض تشكل نوعا من أنواع الائتمان عليه فإن السياسة الاقتراضية تعرف بأنها " إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموجزة للموضوع الواحد ،وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة وتوفير المرونة الكامنة في اتخاذ القرارات.

وتعرف السياسة الإقراضية على أنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الإقراضية ،وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها, وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)،وأنواعها وآجالها الزمنية, وشروطها.

المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها البنك-وكالة المسيلة-

تلجأ المؤسسات الاقتصادية للاقتراض من البنوك بصفة عامة والاقتراض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالاته بصفة خاصة من اجل تمويل احتياجاتها فهي بحاجة إلى رأس المال المتداول وتصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

أ- **قروض الاستغلال:** موجهة بصفة عامة لتمويل المؤسسات لمدة سنة لعدم كفاية الأموال المتوفرة لديها أو زيادة الحاجة لتغطية نفقات التوظيف أو من اجل تحديد المخزونات كما قد تستعمل هذه القروض لتمويل حسابات الزبائن فهذه القروض تستعمل لتمويل النشاط التجاري, الذي لا تتجاوز مدته عام واحد كشراء السلع والأجهزة.

ويتم تسديد هذه القروض عن طريق إيرادات المؤسسة مع تسديد الفائدة على القرض ويندرج تحتها ما يلي:

1- **تسهيلات الصندوق:** هو قرض يمنح لإعطاء خزينة المؤسسة مرونة ودعمها خلال مدة قصيرة وتتراوح بين يوم وعدة أيام ويتم عن طريق السماح للمؤسسة بالسحب من حسابها الجاري رغم عدم كفاية الرصيد ولا يتجاوز السحب سقف معين.
2- **السحب على المكشوف:** يشبه تسهيلات الصندوق إلا أن مدته أطول حيث تتراوح بين عدة أسابيع وسنة واحدة, يوجد لتغطية حاجيات المؤسسة من سلع ومواد أولية ويكون عادة من اجل عملية محددة تفوق إمكانيات المؤسسة.
3- **القرض الموسمي:** هو قرض موجه لاحتياجات نشاط فصلي حيث يعطي للمنتجين سواء كانوا فلاحين أو صناعيين, فالقرض يسمح لهم بالتحضير لموسم الإنتاج عن

طريق شراء المواد الأولية لتحويلها وبيعها مثل البذور ويتم تسديد هذا القرض بعد بيع الإنتاج (بعد سنة) وفي حالة التسديد في مدة اقل من سنة فان وزارة الفلاحة تتحمل أعباء هذا القرض أما إذا تجاوز التسديد السنة فان الزبون يتحمل الأعباء وفي بعض الأحيان تمنح له مدة ستة أشهر إضافية, وهذا في حالة تقديم عذر قاهر.

4- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** تمنح لأصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي شريطة تقديم ضمانات رسمية للبنك (رهن مشروع, وجميع مداخيل المشروع تدخل في حساب البنك) للتأكد من تحصيل قيمة الدين, وقيمة التسبيق هي 40% من وضعية الأشغال.

5- **الخصم التجاري:** أي قيام البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها ويدفع المبلغ لمن حررت لصالحه بعد خصم العمولة.

6- **تسبيق على البضاعة:** بإمكان المؤسسة التي لديها مخزون من السلع غير قابلة للتلف الحصول على أموال مقابل رهن جزء من هذا المخزون بإيداعه لدى مخازن الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة, وتقوم هذه الأخيرة بمنح وصل للمؤسسة يمكنها من الحصول على قرض بقيمة السلع المرهونة ويتم استرجاع السلعة بعد تسديد القرض.

7- **تسبيق على الاستغلال المضمون:** يمنح هذا القرض على أساس الضمان إذ أن سقف مبلغ القرض أي حده الأقصى 50% من قيمة الضمان يسدد كل ثلاثة أشهر.

8- **القروض بالإمضاء:** هذه القروض عبارة عن اعتمادات تعطى من طرف البنك للزبون على شك لضمان أو كفالة حيث يتعهد البنك بالتسديد مكان الزبون في حالة عجز هذا الأخير ونميز في هذا القرض عدة أنواع نذكر منها:

- **الكفالة المصرفية:** ينص على إمضاء تعهد من طرف البنك بتسديد ديون الزبون عند مصالح الضرائب والجمارك وغيرها من الإدارات في حالة عجز الزبون ويضم هذا النوع ثلاثة أصناف:

* كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة.

* كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق.

* كفالة ضمان العرض.

ب- قروض الاستثمار: (قروض متوسطة وطويلة الأجل)

تمنح هذه القروض لتمويل مشروع جديد أو لتوسيع مشروع قديم وتضم:

1- **قروض متوسطة الأجل:** تمنح هذه القروض لمدة تتراوح بين سنتين إلى سبع سنوات حيث هناك الحاجة الدائمة إلى تمويل العمليات الاستثمارية مثلا مشروع تأسيس شركة, مشروع توسيع وتطوير, شراء تجهيزات للمصانع.

2- **قروض طويلة الأجل:** تكون مدة هذه القروض أكثر من سبع سنوات وقد تصل إلى 25 سنة موجهة لتمويل السلع والتجهيزات ذات العمر الإنتاجي الطويل لكن هذا النوع لا تتعامل به وكالة BADR المسيلة.

3- **قروض تدخل في إطار برامج الدولة:** وذلك عن طريق المؤسسات

-الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC.

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

-الصندوق الوطني للتنمية الريفية والفلاحية ANGEM.

حيث يساهم كل من الزبون والبنك والصندوق بالنسب التالية:

- الزبون بنسبة 10% من تكلفة المشروع.

- الصندوق بنسبة 20% من تكلفة المشروع.

- البنك بنسبة 70% من تكلفة المشروع.

4- **القروض العادية:** معدل الفائدة المطبق على هذه القروض هو 5.25% حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع والباقي 30% يساهم بها الزبون.

ج- القروض الموجهة للاستغلال: كشراء سيارات سياحية, وهذا النوع جديد على مستوى الوكالة.

المطلب الثالث: كيفية منح ومتابعة القروض من طرف البنك

أولا. كيفية منح القروض من طرف بنك BADR

يتم منح القرض كما يلي:

اتصالات بين المقترض والمصرفي من أجل التفاوض.

تقديم المقترض للملف المذكور أعلاه.

القيام بالدراسة التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرفي والنسب عموما هي:

نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الاستثمارات.

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / $\sum$ الديون .

نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة / $\sum$ الأصول.

نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة / الاستثمارات.

نسبة السيولة الخاصة = قيم غير جاهزة + قيم جاهزة / مجموع الديون قصيرة الأجل.

نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم.

نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / مجموع ديون قصيرة الأجل.

نسبة الخزينة الآنية = قيم جاهزة / مجموعة ديون قصيرة الأجل.

الزيارة الميدانية: وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.

عرض الملف على لجنة القرض برأيها، إما بالقبول أو بالرفض وهذا في آجال 3أشهر من بداية تقديم الطلب.

حالة الرفض: يرفض طلب لعدة أسباب: – السمعة السيئة.

– عدم صدق القوائم المالية.

– الضمانات غير كافية.

نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالإقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين:

مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض.

مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

ب–حالة القبول: في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد ، أو خطر معدل الفائدة (السيولة)، خطرا عدم قابلية

الضمانات للتحويل (القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (فواتير التي استعملها المقترض) ويتم وضع جدول إهتلاك القرض العميل.

ثانيا. متابعة القروض من طرف البنك

يتم المتابعة للقروض عبر الخطوات التالية:

– فتح ملف يحتوي على إسم الزبون الجديد.

– وضع حد أقصى للخصم.

– تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض.

– وضع البنك لمجموعة من الميكانزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون.

– تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي حل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديها.

- وفيما يلي جدول متابعة القروض:

الجدول رقم (01): جدول متابعة القروض

المجالات	أجل متفق عليه	آخر أجل للتصريح
1	28 فيفري	31 مارس
2	30 أفريل	31 ماي
3	30 جوان	31 جويلية
4	31 اوت	30 سبتمبر
5	30 أكتوبر	30 نوفمبر
6	31 ديسمبر	30 جانفي

المصدر: ملفات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية

المبحث الثالث: إدارة خطر عدم السداد بالوكالة

المطلب الأول: مخاطر الإقراض بالوكالة

تحاول الوكالة دائما عند منحها للقرض أن تكون واثقة من حيث التسديد وذلك من خلال الضمانات المقدمة لها وأي تأخير في ذلك سيسبب أضرار وأخطار مختلف لذلك يجب على البنك بالدرجة الأولى في حال دراسة الملف التركيز على السياسة المنتهجة في الوكالة ويمكن ذكر المخاطر التي تواجهها كما يلي:

1- مخاطر متعلقة بالمقترض: تتمثل في:

- التصرفات السيئة للمقترض واستعماله لطرق احتيالية تضر بالوكالة، ومن أمثلتها تقديم بضاعة فاسدة كضمان للوكالة أو تقديم كمبيالة مزورة.

- مخاطر متعلقة بالسلوك الاجتماعي للمقترض : ويقصد به طريقة عيشه مع الغير، وأسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية تؤثر على نشاطه المهني كما قد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

- مخاطر الناجمة عن المشاكل التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة المقترضة كالخلافات بين الشركاء والاضطرابات التي يحدثها العمال.

- مخاطر المركز المالي للمقترض الذي يكون جد مضطرب أو متجه نحو الاسوأ.

- مخاطر التلف والحوادث والمخاطر المادية الأخرى سواء كان سببها من داخل المؤسسة المقترضة أو من خارجها.

2- مخاطر متعلقة بالمقرض (الوكالة):

تتمثل في الأخطاء المحتملة عند التحليل أو عند طلب الضمانات وكذا الأخطاء عند متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فتر القرض والمحافظة على قيمة الضمانات وباعتبارها مؤسسة فان الوكالة في مواجهة مع المتنافسين على اختلاف حجمهم ووضعيتهم في السوق ويتحدد الخطر من خلال النظام الداخلي للوكالة في اتخاذ القرارات من خلال :

- تدقيق الهيكل التنظيمي، القوانين الداخلية، تحويل الصلاحيات والمراقبة.

- تحديد وسائل متابعة عمليات القرض التي تقوم بها سواء من جانب نوعية معالجة الملفات أو اتخاذ الضمانات اللازمة والمحافظة على قيمتها، أو من جانب متابعة ومراقبة تطورات الزبون.

3- مخاطر متعلقة بالمحيط:

وهي مخاطر ناجمة عن الظروف المحيط الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي وكذا القيود التنظيمية المتعلقة بهذه الظروف المتغيرة معها، كما انه سواء يتعلق الأمر بالمخاطر على المؤسسة أو على الوكالة يبقى المحيط مؤثرا بشكل غير مباشر لكن ذو دور بالغ الأهمية .

المطلب الثاني: سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها

1- الإجراءات المتخذة لتفدي المخاطر: لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم التركيز مسؤولية إنجاز العملية لكافة حلقاتها في يد شخص واحد .

– وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر و التلاعبات.

– المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شانها.

– قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.

– تشترط الوكالة لدراسة منح ضمانات مناسبة لكي يكون جديرا بمنح القرض.

– متابعة الحالة للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.

– النصح والإرشاد على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر .

2– **الضمانات:** أن الضمانات الانتمائية من طرف المؤسسات المصرفية محفوفة بالمخاطر، لذا يتعين عليها اتخاذ جملة من الاحتياطات لتفادي هذه المخاطر أو التقليل منها هذه الإجراءات تتمثل أساسا في طلب جملة من الضمانات التي نستطيع أن نميزها إلى :

– **ضمانات عينية:** وتتمثل أساسا في رهن الممتلكات الخاصة كمن حلي أو محلات أو عقارات شرط أن تكون قيمتها اكبر القيمة القرض الممنوح، وهذه الضمانات هي الأحسن في حالة القروض متوسطة وطويلة الأجل.

– **ضمانات شخصية:** تتمثل أساسا في الكفالة والضمان الاحتياطي، بالإضافة إلى تأمينات التي لا تعتبر ضمانات فعلية، بل هي ضمانات إضافية لان استحقاقها يكون بعد وقوع الخطر المؤمن ضده.

المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة ثلاثية لتسيير مخاطر القروض التي يمكن ان تتعرض لها البنك، يمكن أن نبين هذا في ما يلي:

1.سياسة وقائية أو إحتياطية: والمتمثلة في دراسة المشروع أي معرفة الجدوى الإقتصادية للمشروع وهذا قبل منح القرض.

2.متابعة القرض: وتكون بعد منح القرض فيجب على البنك معرف كل المستجدات أو متابعة القرض لتفادي وقوع الخطر.

3.سياسة علاجية: وتكون بعد منح القرض وبعد حدوث المخطر وهنا يحول الملف إلى دائرة التحصيل والمنازعات.

فإما يقوم البنك وإعادة جدولة ديون العميل أو إحالة ملفه للعدالة وإستخدام الضمان المقدم بغرض استرجاع الدين و يفتح للعميل حساب في الديون المتعثرة .

كما يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تحديد سعر الفائدة على ما يلي:

يتحدد سعر الفائدة لدى البنك وفق سعر فائدة مرجعي من طرف البنك المركزي و الذي بدوره يحدد على أساس متغيرات كلية في الاقتصاد حيث:

سعر الفائدة للبنك = السعر المرجعي + الهامش + الرسوم .

كما انه غير ثابت و يتغير وفق المتغيرات الكلية و يبقى ساري المفعول لمدة سنة

عندما يكون للبنك سياسة فعالة لتسيير مخاطر القروض التي يمنحها، يؤدي هذا الى تنمية البنك في حد ذاته و عليه يكون هذا البنك فعال في المجتمع و يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنماوية.

فبنك البدر يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرجع هذا لنوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك، الشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.

غير أنه يتعرض كغيره من البنوك لمخاطر، عندما يمنح القروض لذا وجب عليه إيجاد سياسة إقراض تكون فعالة وناجحة.

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة وتفادي أو التقليل من الأخطار الديون لا يلجأ مباشرة لطريقة المنازعات وإنما يختار الحل الودي أولا فعليه مسايرة الوضع من أجل أسترداد أمواله دون خسارة زبائنه.

الخاتمة

الخاتمة:

نتيجة التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، والتي مست معظم قطاعات المؤسسات، لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق، يتكون من مجموعة من المتعاملين، بل تشمل قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات.

وفي ظل هذه التحولات لا يمكن إهمال الدور الأساسي والهام الذي يلعبه القطاع البنكي في الوقت الراهن، من خلال توفير متطلبات الاقتصاد التمويلية، وذلك بلعب دور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وذوي العجز.

فالجهاز البنكي يقوم بتوفير الأموال من خلال عمليات الإقراض بمختلف أنواعها, و في مختلف الأوقات، وفي الوقت نفسه يواجه البنك أخطارا مختلفة باختلاف القروض الممنوحة والجهات المتلقية لهذه القروض منها: أخطار سعر اصرف، التجميد، انعدام السيولة...الخ.

ولمواجهة هذه الأخطار يتخذ البنك إجراءات و ينتهج بعض السياسات من أجل التقليل من المخاطر، إذ لا يمكن إلغاؤها، فهي لصيقة الأعمال المصرفية.

ومن خلال دراستنا لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – التي كانت تدعيما للجزء النظري، فقد وجدنا البنك قبل تقديمه أي قرض يقوم بدراسة مسبقة تقوم أساسا على تحليل العناصر المالية والشخصية للمؤسسة، وطلب الضمانات التي يراها البنك كفيلة لتحصيل حقوقه في حالة حدوث مشكل أو إعسار في عملية التسديد.

وقد توصلنا إلى مجموعة نتائج من خلال هذه الدراسة تتمثل في:

- تعتبر الوساطة المالية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد، فهي عصب الاقتصاد والتنمية.

- تقسم القروض إلى قروض استغلال، قروض استثمار، قروض لتمويل التجارة الخارجية.

- تعتبر المخاطرة لصيقة الأعمال المصرفية، فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة.

- الفوائد المطبقة على القروض تعد سببا في تراكم ديون المقترض وعدم قدرته على التسديد.

- تعتبر مخاطرة السيولة وعدم التسديد، من أكثر المخاطر شيوعا.

- من أهم الوثائق التي يدرسها المصرفي لدراسة قرار منح قرض، هي ميزانية المؤسسة، وذلك للقيام بتحليل مالي دقيق في سبيل معرفة وتحديد المركز المالي للمؤسسة.

ونتقدم بإقتراحات نرى أنها كفيلة برفع مستوى الجهاز الرقابي في البنوك من أجل مواجهة المخاطر البنكية وخاصة خطر عدم التسديد.

- التزام البنك بالأسس التصحيحية لتقديم القروض، من دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع، وتحديد سقف ائتمان.

- أن لا تقدم القروض للزبائن على أساس العاطفة، وإنما حسب السمعة الجيدة للزبون من خلال التعامل معه.

- أن تتدخل الدولة بوضع سياسات صارمة في مجال الحد من المخاطر، والرقابة المصرفية، وبتحديد عقوبات صارمة هي الأخرى.

وفي الأخير وبعد وصولنا لنهاية البحث، نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في هذا التقديم ولو بوجه عام حول خطر عدم التسديد. ونقول أن البنوك الإسلامية هي الحل الأفضل للتقليل من المخاطر والسبيل الأمثل للتمويل الجاد للمشاريع الاقتصادية، لذلك نقترح أن تكون الدراسات المستقبلية حول:

- ادارة مخاطر عدم التسديد في البنوك الإسلامية.
- فاعلية تمويل المشاريع الاقتصادية بقروض مقدمة من بنوك إسلامية.

قائمة المراجع:

- الكتب:

1. بحيح عبد القادر، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2017.

2. خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

3. الأفندي محمد احمد، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

4. كنعان علي، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دمشق، 2011.

5. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

6. حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

7. العلي اسعد حميد، **إدارة المصارف التجارية-مدخل إدارة المخاطر-**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

8. شقيري ذوري موسى، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

9. فايق النجار، **التحليل الائتماني-مدخل اتخاذ القرارات-**، مطبعة بنك الإسكان، الأردن، 1997.

10. الزبيدي حمزة، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

11. رشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ احمد، **إدارة الائتمان**، دائر وائل للنشر، الأردن، 1999.

12. عريقات حربي محمد، عقل سعيد جمعة، **التامين وإدارة الخطر**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2016.

13. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2014.

14. بوفاسة سليمان، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

15. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2005.

2- المذكرات والمقالات:

1. حاقة سهام وآخرون، **تسيير خطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017.

2. خيري زينب وزملائها، **دور قياس مخاطر البنوك التجارية في منح القروض البنكية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس.

3. سبتي احمد عمر، بن عيسى حمزة، **مخاطر القروض المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مالية، 2002.

4. جيلالي العربي، علالي سهيلة، **دراسة المخاطر المرتبطة بالتمويلات البنكية**، مذكرة لنيل شهادات تطبيقية جامعية، فرع محاسبة وتسيير مالي، 2000.

5. يحياوي نصيرة، **دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر.

3- المجلات:

6. بوطورة فضيلة، **دور آلية التامين في مواجهة مخاطر عدم السداد في البنوك العمومية الجزائرية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، جامعة تبسة.

4- مصادر أخرى:

1- دراسات سابقة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2- موقع الكتروني: WWW.BADR Banque.net

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة كيفية ادارة خطر عدم تسديد القروض في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة،

وتوصلت الدراسة الى أن خطر عدم التسديد من أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتسيير هذا الخطر بإتباع سياسة تعتمد ثلاث عناصر أساسية وهي سياسة وقائية وسياسة متابعة القروض وسياسة علاجية.

وأوصت الدراسة بضرورة التزام البنك بالأسس الصحيحة لتقديم القروض، من دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع، وتحديد سقف ائتمان.

الكلمات المفتاحية: المخاطرة، خطر عدم التسديد، ادارة الخطر، البنوك التجارية.

Summary:

This study aims to know how to manage the risk of non-payment of loans in Algerian commercial banks, through a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development in Msila,

The study concluded that the risk of non-payment is one of the most common risks faced by commercial banks, and the Bank of Agriculture and Rural Development manages this risk by following a policy that adopts three basic elements: a preventive policy, a loan follow-up policy, and a remedial policy.

The study recommended that the bank should adhere to the correct foundations for providing loans, such as studying the economic feasibility of projects, and setting a credit ceiling.

Keywords: risk, non-payment risk, risk management, commercial banks.

تمت

بحمد الله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بسراي راوية المولود(ة) بتاريخ: 1996/08/10 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207775477 الصادرة بتاريخ: 2022/04/17 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": إدارة خطر عدم التسديد في البنوك التجارية دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة -

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

.....